

أزمة في الجزائر

الجزائر - مراد طرابلسي



استقرّ الوضع في الجزائر بعد الغليان الذي أعقب انقلاباً عسكرياً قاده العقيد هواري بومدين، وزير الدفاع، على الرئيس أحمد بن بلة، في التاسع عشر من حزيران/جوان 1965. استسلمت كل جيوب المقاومة الباقية من «القوات المحلية»، وهي ميليشيات شكّلها الرئيس المطاح لمواجهة الجيش عند الحاجة، وكان وجودها كجيش موازٍ من أهم أسباب ذلك الانقلاب.

المجموعة الحاكمة بقيادة العقيد بومدين، القائد العام لأركان الجيش إبان حرب الاستقلال، تمسكت بكل شيء، وكان رجالها منتشرين في كل الأرجاء، ولكنّها لا تعرف العمل لبناء المؤسسات ووضع اقتصاد البلد على السكة. جمّع العقيد رفاقه في «مجلس

الثورة»، وصارحهم: «الوضع خطير يا جماعة... نحن نسيطر ولا نحكم... لأنّ الذي يحكم لا بدّ أن يكون له برنامج وأن يكون عارفاً طريق بناء البلد الذي يحكمه». جرى نقاش «طويل عريض»، واهتدى الجميع إلى الطريق: لا بدّ أولاً من تهدئة الخواطر بخطاب الوحدة لا التمرد، وبلااستمرارية لا القطيعة، وجمع الشمل لا تفرقة. لقد عُزل الرئيس بن بلة بسبب انفراده بالحكم وقراراته التي لا يقاسمه فيها حتى أقرب المقربين إليه من المسؤولين السامين، ولا بدّ من تغيير أسلوب الحكم اليوم، بإشراك من يعرف ويملك التفكير والتصور والقدرة على تصميم السياسات والمشاريع الاختلافية الاجتماعية الثقافية والدبلوماسية، التي تنهض بالبلد وتخرجه من الركود، وتبعد الريبة. لا بدّ من البحث عن كفاءات كانت قد

أعطت الكثير للثورة ثم انسحبت من الميدان، أو هُمّشت لسبب أو لآخر. اتّفق على مباشرة العمل «حالياً». اتصل رئيس «مجلس الثورة» بالدبلوماسي والقانوني محمد الصديق بن يحيى، الذي كان قد عُيّن قبل مدة سفيراً للجزائر لدى موسكو. عُقد اجتماع عاجل بين الرجلين، وأعاد بومدين على بن يحيى ما جرى في الاجتماع، وقال له إنّ القيادة الثورية تريك أن تشكّل فريق عمل ممن تراه قادراً على العطاء بغية تقديم برنامج نهضة للدولة الجزائرية في مختلف القطاعات. كان بومدين يثق بالرجل ثقة كبيرة، فهو محام شاب ومن المثقفين الذين التحقوا بالثورة في وقت مبكر، إذ ساهم في تأسيس «الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين» في تموز/ يوليو عام 1955، وكان من بين أهم من نظّموا انتفاضة طلاب الجامعة

«الجمهورية الثانية»... حلم مهض

على الرغم من أنّ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يبدو منذ 2013، ضحية بسبب إبقائه على رأس السلطة نتيجة عوازل وأسباب «مجهولة»، فإنّ المعارضة تتزايد مطالبها بـ «مجلس تأسيسي» يقود نحو «جمهورية ثانية»

«تابو المجلس التأسيسي»

تعتبر لوييزة آيت حمادوش، وهي أستاذة العلوم السياسية في «جامعة الجزائر»، أنّ النظام الحاكم يرفض التعاطي مع فكرة انتخاب مجلس تأسيسي، لأنّها تمثل بالنسبة إليه أحد «التابوهات» لعدة اعتبارات تاريخية وسياسية. وتوضح أنّ فكرة المجلس التأسيسي ارتبطت بمرحلة التحضير للاستقلال الوطني من المستعمر الفرنسي، إذ كانت تحكّم الجزائر وقتها حكومة مؤقتة جرى الانقلاب عليها في ما يُعرف بأزمة صيف عام 1962، من طرف جيش الحدود الذي كان يقوده الهواري بومدين، وهو ما انتهى إلى إرساء نظام الحزب الواحد.

وتشرح أنّ الدعوة إلى المجلس التأسيسي بعد ذلك الانقلاب، مثلت الطرح الذي يُناضل من أجله «حزب جبهة القوى الاشتراكية» الذي أسسه الزعيم التاريخي حسين آيت أحمد (الصورة)، المنشق عن «حزب جبهة التحرير الوطني»، بسبب رفضه فكرة الحزب الواحد، وانتهى الخلاف بين الحزبين إلى تمرد مسلح لـ «جبهة القوى الاشتراكية» عام 1963. ووفق آيت حمادوش، فهذا من بين الخلفيات التي ساهمت في شيطنة فكرة المجلس التأسيسي

وفي جعلها مرفوضة تماماً بالنسبة إلى النظام السياسي. من جانب آخر، تشير أستاذة العلوم السياسية إلى أنّ ردّ فعل النظام السياسي السلبي بخصوص المجلس التأسيسي والذهاب إلى الجمهورية الثانية، يكمن في أنّ هذا المشروع يُنظر إليه على أنّه «إعادة نظر كلية في الدولة الجزائرية بعد ذاتها، وليس فقط وسيلة لإصلاح ما هو موجود في الساحة السياسية».

وبغض النظر عن التعاطي السلبي للنظام السياسي مع هذا المشروع، تذكّر آيت حمادوش أنّ مشروع «التأسيسي» في حد ذاته، يتطلب عدّة شروط يجب أن تتوافر أولاً قبل الحديث عنه، وذلك كي يُمثّل حلاً سياسياً. ومن باب المقارنة، تضرب أستاذة العلوم السياسية، مثلاً عن التجربة التونسية التي قالت إنها نجحت لأن المجلس التأسيسي (2011 - 2014) قام على أساس انتخابات نزيهة كانت تمثيلية أولاً، ثم أدى مهمته في إعداد دستور للبلاد، لأنّ القوى السياسية التي انتخبت فيه كان لها النضج الكافي للتفاوض والتوافق.



(من جريدة الخبر)

الجزائر - محمد العيد

تنفق معظم أطراف المعارضة في الجزائر، بحساسياتها المختلفة، على ضرورة الانتقال نحو الجمهورية الثانية التي تعني التأسيس لدولة «تمتلك مؤسسات شرعية، تُصان فيها المبادئ الديمقراطية». إلا أنّ الاختلاف يكمن في كيفية الوصول إلى هذه الغاية التي تبقى مجرد حلم، طالما أنّ السلطة ترفض أي اعتراف بوجود أزمة سياسية تستدعي مثل هذا الانتقال.

تبرز فكرة الدعوة إلى انتخاب «مجلس تأسيسي» كأحد أهم الحلول التي تقترحها أحزاب سياسية، من أجل «بناء مؤسسات للدولة، تستمدّ شرعية شعبية حقيقية»، وتقوم على أساس دستور توافقي يشارك ممثلو الشعب بكل أطرافه في صياغته، وذلك للتخلص نهائياً مما تقول هذه الأحزاب إنّها «هيمنة نظام غير ديمقراطي يتخذ من التزوير في الانتخابات وسيلة لاستمرار وجوده»، وفق ما يُسمى في الجزائر اصطلاحاً «ديموقراطية الواجهة». ويؤمن كثير من أحزاب المعارضة بأنّ الجزائر لا تزال تخضع لنظام الحزب الواحد الذي استمرّ من الاستقلال (تموز/ جويلية 1962) إلى غاية 1989، ولكن بشكل مختلف فقط.

وتتكرر فكرة «المجلس التأسيسي» في كل مرّة تكون فيها الجزائر في مواجهة ظرف سياسي خاص. فقد طرحت في فترة التسعينيات بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، إثر فوز «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بمعظم مقاعد البرلمان في الدور الأول من الانتخابات، وعادت لتظهر أيضاً مع مشروع التعديل الدستوري الذي اقّره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عام 2012. وهي اليوم تعود من جديد، بسبب الوضع السياسي الذي يصفه بعض السياسيين بالمازوم على خلفية غياب الرئيس بوتفليقة عن المشهد، وأيضاً نتيجة الوضع الاجتماعي المضطرب الذي فرضته الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد.

وعلى الرغم من أنّ هذه الفكرة تبدو مستبعدة تماماً من ذهن السلطة، فإنّ أحزاب المعارضة لا تياس من طرحها في كل مناسبة. وفي هذا السياق، وجه «حزب العمال» المحسوب على التيار اليساري في الجزائر، دعوة إلى الرئيس بوتفليقة، من أجل تنظيم انتخابات «لتشكيل مجلس تأسيسي، يُنظّم عملية إنقاذ البلاد». وطرّح هذا الحزب الذي تقوده المرشحة الرئاسية السابقة، لوييزة

الموالة غير مبالية بهذه الدعوات وتعتقد بأن لا أزمة سياسية في البلاد

حنون، فكرته على شكل مبادرة سياسية تقوم على جمع التوقيعات من المواطنين لمصلحة عريضة تحوي العديد من المطالب.

وترمي المبادرة، وفق أصحابها، إلى «استدعاء انتخابات لمجلس وطني تأسيسي يتمّ بموجبه إرساء قواعد تجديد سياسي مؤسساتي حقيقي قادر على إنقاذ الدولة وتحصين بلدنا». وقالت إنّه ينبغي أن تُعطى الكلمة للشعب لكي يقوم بنفسه بتحديد شكل ومضمون المؤسسات التي يحتاج إليها ممارسة سيادته الكاملة، وهي مؤسسات تكون ذات صدقية فعلياً قادرة على إعداد سياسات مطابقة للديموقراطية بمحتواها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي».

وسيكون لهذا المجلس التأسيسي الذي دعت إليه مبادرة «حزب العمال»، 11 مطلباً تتنوع بين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، لعلّ من أهمها إخراج البلاد من الانكماش

الاقتصادي عن طريق وقف العمل بسياسة التقشف التي تسحق أغلبية الشعب، وإقرار السلم المتحرك للأجور والمعاشات لتتماشى مع كلفة العيش، وإنقاذ المستشفيات والجامعات من التخطّم، وإنقاذ الشباب الذين يدفعهم اليأس نحو الهجرة غير الشرعية. بالإضافة إلى «تحرير العدالة» بغية وضع حد لافتراس الأموال والممتلكات العامة، ومحاربة الفساد فعلياً، وتطهير القطاع الاقتصادي من المافيا وحماية الملكية الجماعية للأمة بمنع كل أشكال الخصخصة، وإقرار ضريبة على الثروة، ورفع كل القيود على الحريات، وتحرير الإعلام من كل أشكال التخرش.

وينطلق «حزب العمال» في معظم الدعوات المذكورة من افتراض وجود «شرح» بين الرئيس وبين الحكومة التي عيّنها، إذ ينصرف بعض الوزراء في اعتقاده انطلاقاً من حساباتهم الخاصة وبعيداً عن توجيهات الرئيس. ويقول رمضان تعزيت، وهو نائب عن هذا الحزب، في تصريح إلى «الأخبار»، إنّ مبادرة حزبه هدفها التعبئة حول مسائل سياسية اجتماعية واقتصادية مهمة وحساسة لمستقبل البلاد، يمكنها أن تقود الجزائر إلى «عهد الجمهورية الثانية». ويشير إلى أنّ التوجه إلى الرئيس يأتي اعتباراً من كونه صاحب السلطة والصلاحيات الدستورية في الدعوة إلى مجلس تأسيسي، ولأنّه أظهر في الأونة الأخيرة تجاوباً مع مطالب شعبية وثقافية مهمة للجزائريين، على غرار ترقية اللغة الأمازيغية وإقرار الاحتفال برأس السنة الأمازيغية كيوم وطني، إلى جانب أنّ الرئيس تدخل أيضاً لوقف عمليات خصخصة، هي في أصلها نهج للمؤسسات العامة، كان الوزير الأول (رئيس الحكومة) أحمد أويحيى بصدد إتمامها. وهذا ما يُبيّن، وفقاً له، «وجود تناقضات حقيقية بين إرادة الرئيس وبين قرارات الحكومة»، غير أنّ فرضية وجود هكذا تناقضات أو خلاف، ليست محلّ إجماع بين